

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المصاعب التي تعترض عمل المديرية العامة للآثار والحلول المقترحة

* على الصعيد الاداري :

هناك نقص كبير في ملاك المديرية العامة للآثار على الصعيدين الاداري والفني وخاصة في وظائف الفئتين الثانية والثالثة .
الحلول المقترحة : ملء الشواغر في الوظائف الادارية بالتعيين عبر مجلس الخدمة المدنية .
وبإجراء مباريات محصورة للأثريين المتعاقدين لملء المراكز الفنية الشاغرة .
وإستكمال ملء المراكز الفنية المتبقية بواسطة مباريات عامة وخاصة لتعيين مهندسين اخصائيين بالترميم .
وذلك بعد اقرار مشروع القانون المقدم من وزارة الثقافة والتعليم العالي والمتضمن تعديل الملاك الحالي ليستجيب للمتطلبات الملحة لإدارة عصرية .

* على صعيد قانون الآثار

من المعروف ان قانون الآثار المعمول به حاليا قد صدر في ١٩٣٣/١١/٧، ولكي تستطيع المديرية العامة للآثار مواكبة هذا العصر ومتطلباته، نقترح إعطاء المجرى القانوني لمشروع قانون الآثار التي أعدته هذه المديرية العامة ورفعته الى وزارة الثقافة والتعليم العالي في عهد الوزير السابق الاستاذ ميشال اده .

* على الصعيد العملي

ان اعمال الحفريات الأثرية وترميم القلاع والأبنية والمواقع الأثرية التي تقوم بها المديرية العامة للآثار لايمكن ان تكون موضوع استدرجات عروض او مناقصات لأن هذه الأعمال هي محض فنية ولا يوجد شركات او مؤسسات خاصة تجارية عندها الأهلية والكفاءة للقيام بهذه الأعمال مما يضطر هذه المديرية العامة للقيام بها بنفسها بموجب أشغال بالأمانة .
إنما يعترض عملها الروتين الاداري والمالي الذي يعيق كثيرا هذه الاعمال ويشلها احيانا مما يدفع المديرية العامة للآثار في كثير من الاحيان الى الاستعانة بمنظمة الأونسكو أو مجلس الإنماء والإعمار أو بعض المؤسسات الأهلية التي تعنى بالتراث للمساعدة في هذا المجال مع أنها لا تشكل حلا .
إنما الحل يكمن في تسهيل المعاملات المالية والادارية وتخفيف الرقابة المسبقة وتعزيز الرقابة المؤخرة ، من جهة .

ومن جهة ثانية ، إنشاء صندوق مستقل للآثار تكون موارده الأساسية نسبة معينة من المداخل التي تجبى من المواقع الأثرية ، والهبات والتبرعات التي تقدم الى المديرية العامة للآثار ، بالإضافة الى اعتمادات مخصصة له في الموازنة العامة .

مع الإشارة الى ان عائدات الرسوم التي تجبى من المواقع الأثرية تذهب مناصفة الى وزارة المالية والبلدية التي يقع في نطاقها الموقع الأثري ، بالمقابل لا تقوم البلدية المعنية بأي عمل لهذا الموقع كإهتمام بالنظافة اليومية للموقع والحمامات وغيرها من الامور التي تتطلب الصيانة اليومية والدائمة وبالتالي تقع على عاتق المديرية العامة للآثار .

* على الصعيد القانوني

تحصل تعديات كثيرة على المواقع الأثرية وخاصة في مجال سرقة الآثار وتهريبها الى الخارج ، أو قيام بعض الأشخاص بأعمال حفريات سرية وإستخراج المكتشفات الأثرية وبيعها الى اشخاص نافذين او تهريبها الى الخارج .

ورغم إتخاذ المديرية العامة للآثار صفة الادعاء في جميع هكذا حالات إلا انها تبقى في أغلب الاحيان دون نتيجة تذكر فيطوى الملف دون اتخاذ اجراءات رادعة بحق أي معتد أو سارق او مهرب مما يشجع الآخرين على القيام بهكذا أعمال .

وفعلا استشرت هذه الظاهرة بعد الحرب اللبنانية ، و يؤمل من الاجهزة الأمنية المختصة والنيابات العامة المعنية المساعدة على إحقاق الحق وتنفيذ القانون بكل من تسول له نفسه الاعتداء على الثروة الأثرية الوطنية .

ونشير اخيرا الى ضرورة التنسيق بين مختلف الادارات وخاصة التي تقوم بأشغال البنية التحتية من أشغال عامة وكهرباء وهاتف ومياه وإبلاغ مشاريعها قبل وضعها موضع التنفيذ للمديرية العامة للآثار ليصار الى تفادي تمرير طرقات واسعة او مجاري صرف صحي أو تمديدات مائية او إنشاء محطات كهربائية داخل المواقع الأثرية .

رغم ان وزارة الثقافة والتعليم العالي راسلت جميع هذه الادارات مبلغة إياها ضرورة التنسيق معها وإبلاغها بمشاريعها قبل وضعها موضع التنفيذ لتجنب الاضرار الجسيمة التي ممكن ان تحصل والتي حصلت فعلا في عدة مواقع .

ع. المدير العام للآثار

كميل الاسمر

الوضع الإداري

في بداية التسعينات كانت المديرية العامة للأثار تشكو من نقص هائل في جهازها البشري على الصعيدين الإداري و الفني .

فعلى صعيد الملاك الإداري المؤلف من /١٠٢/ وظيفة كانت هناك حوالي عشرين وظيفة مشغولة فقط كلها في الفئتين الرابعة والخامسة ، أما وظائف الفئتين الثانية والثالثة والتي يبلغ عددها /٢٢/ وظيفة فكانت كلها شاغرة .

وكان هناك عدد كبير من الأجراء يفوق الستماية /٦٠٠/ معظمهم في عمود متقدم وغير صالح للخدمة ، يقومون بأعمال تنظيف وحراسة المواقع الأثرية التي بعضها يفوق عدد الأجراء فيه حاجة هذه المواقع ، والبعض الآخر يشكو من شغور تام أو نقص كبير . وتتناقص عددهم تدريجيا حتى بلغ منتصف العام ١٩٩٨ /٢٤٠/ أجيرا .

وكان أيضا في هذه المديرية العامة خمسة متعاقدين أثريين يقومون بالمهام الفنية في الإدارة والمناطق .

و إعتبارا من العام ١٩٩٤ عين رئيس ديوان بالأصالة عبر مجلس الخدمة المدنية و أعيد تنظيم العمل وتوزيعه في هذه الإدارة ، وضبط الدوام في الإدارة والمناطق ، وتحركت عجلة الإدارة على كافة الأصعدة ، وجرى تباعا ملء بعض الشواغر الإدارية من كتبة ومحررين وحراس ، كما تعاقدت المديرية العامة للأثار في العام ١٩٩٥ مع عشرة أثريين ومهندس واحد ، كما جرى التعاقد مع سبعة آخرين في العام ١٩٩٨ ، وبدأت الإدارة تتجز العديد من المهام الموكلة إليها والتي ما زالت تفوق امكانياتها المادية والبشرية ، نظرا لأن لبنان غني بالثروة الأثرية التي تتطلب وجود خمسين أثريا وعشرة مهندسين ، بالإضافة الى اخصائيين بترميم القطع الأثرية ومساحين ورسامين ، في الملاك الإداري الفني للمديرية العامة للأثار .

مبنى المديرية العامة للآثار والمتحف الوطني

نظرا لوقوع المتحف الوطني ومبنى المديرية العامة للآثار على خطوط التماس ، لحقت بهما أضرار جسيمة أثناء الحرب .

و بعد إستتباب الأوضاع الأمنية ، بادرت المديرية العامة للآثار الى نفض غبار الحرب عنها و إعادة النشاط إليها على كافة الأصعدة الإدارية والفنية .
فبادرت الى ترميم مبنى الادارة بهبة مقدمة من لجنة اصدقاء المتحف الوطني ، وتم تجهيزها تباعا من الموازنة المخصصة لها بالإضافة الى المساعدة التي قدمتها مديريةية المباني في وزارة الأشغال العامة .

كما أعيد تشغيل مختبر المديرية العامة للآثار وتجهيزه بأحدث الآلات بمساعدة من لجنة الاصدقاء اللبنانيين للمتحف الوطني في بريطانيا .
كذلك بالنسبة للمتحف الوطني ، فإستهل النشاط فيه بترميم الواجهات الخارجية من موازنة المديرية العامة للآثار بتنفيذ وإشراف مجلس الإنماء والإعمار .

ثم إنتقل العمل الى الداخل فتم تكسير مكعبات الباطون المسلح التي تغلف القطع الأثرية الكبيرة وتدمير الحيطان المزدوجة التي تشكل مخزنا للقطع الصغيرة والمهمة ، وجرى تباعا إعادة ترميم القطع الأثرية وإظهار رونقها ومكنتها تمهيدا لعرضها .

كما بدأت عملية التأهيل من الداخل بتضافر جهود المديرية العامة للآثار والمؤسسة الوطنية للتراث وعدد من المتبرعين .

وقد جرى إفتتاح المتحف الوطني على مراحل ، حيث رمّم بداية الطابق الأرضي وفتح ابوابه للجمهور ، وإستقبل عدة معارض وتظاهرات ثقافية .
كما اشتركت المديرية العامة للآثار في عدة معارض دولية في لندن وباريس وآخرها في معهد العالم العربي في العاصمة الفرنسية الذي يستمر للربيع المقبل .

ومن المتوقع ان تنتهي أعمال الترميم والتأهيل في المتحف في بداية السنة المقبلة ويفتح ابوابه للجمهور .

كما انشأت المديرية العامة للآثار متحفا للمتحجرات الحيوانية في جبيل ودشن برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .
وكذلك افتتح معرض ومتحف دائم في قلعة بعلبك ، دشن اخيرا برعاية فخامة رئيس الجمهورية .

وهناك سلسلة من المتاحف يتم تحضيرها وتجهيزها تمهيدا لإفتتاحها في كافة المناطق اللبنانية .

الحفريات الأثرية

من المعروف ان باطن الأرض في لبنان غنيّ جدا بالآثار ولاسيما في المدن الساحلية .

١ - الحفريات الطارئة

بعد استتباب الأوضاع الأمنية وعودة الحركة العمرانية الى البلد بدأت تظهر المكتشفات الأثرية في كافة المناطق اللبنانية ، فكانت الفرق الفنية في المديرية العامة للآثار تواكبها لإنقاذ هذه المكتشفات ونقلها الى مستودعات الإدارة تمهيدا لتوضيها وعرضها ، و إما تركها في مكانها وإستملاك العقار الذي ظهرت فيه هذه المكتشفات .

كما واكبت المديرية العامة للآثار ، بالتعاون مع منظمة الاونيسكو وشركة سوليدير ومجلس الإنماء والإعمار ، ورشة إعمار وسط بيروت ، فظهرت مكتشفات أثرية مهمة جدا حيث شارك أكثر من عشرين بعثة أثرية محلية واجنبية في أعمال التنقيب عن الآثار ابتداء من العام ١٩٩٤ .

وكشفت هذه الحفريات وجود حضارات متعددة ابتداء من الألف الثالث قبل الميلاد حتى العصر العثماني ، ومن المواقع المهمة المكتشفة والتي تمت المحافظة عليها في أماكنها هي :

- موقع الريفولي : أو التل الفينيقي ، ويتضمن اسوارا من الفترتين الكنعانية والفينيقية ، بالإضافة الى بقايا برج من العصر الهلنستي وبقايا قلعة صليبية .
- موقع الحي الفينيقي : وهو عبارة عن مدينة فينيقية في العصر الفارسي ، وتبين في هذا الموقع ان الفينيقيين هم الرواد في تخطيط المدن وقد سبقوا اليونانيين في ذلك .
- موقع الحمامات الرومانية : بقايا حمامات رومانية محفورة في الصخر وتم تأهيلها و إظهار رونقها الأثري .
- موقع الكنائس : وتجلت فيه الفترتان الرومانية والبيزنطية واكتشف فيه الطريق الرئيسي للمدينة في عهد الرومان المعروف بديكومانوس ، وموزاييك وبقايا منازل فخمة للفترة البيزنطية .

٢ - الحفريات العادية أو طويلة الأمد

كذلك بعد استتباب الاوضاع الأمنية في لبنان عاود العديد من البعثات الأجنبية أعمال الحفريات الأثرية الطويلة الأمد ومن أهمها حفريات تل عرقا ، حفريات كامد اللوز ، حفريات المقابر الفينيقية في صور ، حفريات الجية ، حفريات شحيم .

ويقوم بهذه الحفريات بعثات علمية اجنبية بإشراف المديرية العامة للآثار ، ونتج عنها اكتشافات أثرية مهمة جدا على الصعيدين الوطني العالمي .

الأبنية الأثرية

تقسم الى املاك عامة و املاك خاصة .

الأملاك العامة : توقفت أعمال ترميم القلاع والمواقع الأثرية أثناء الحرب، وبعد عودة الهدوء والاستقرار الى البلد بادرت المديرية العامة للآثار الى معاودة نشاطها في إعادة تأهيل وترميم كافة القلاع والحصون على كافة الاراضي اللبنانية وذلك بالقيام بأعمال الصيانة العادية لحمايتها من السقوط بسبب تردي اوضاعها أثناء الحرب . وتمّ تنظيف المواقع الأثرية وتسييجها وتركيز أعمال الحراسة فيها لحمايتها بالتنسيق مع جهاز أمن السفارات في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي .

وقد اصبحت القلاع والمواقع الأثرية في وضع مماثل للمواقع الأثرية العالمية و بات بإمكانها استقبال الزوار من مواطنين وأجانب . وبالفعل فقد اصدرت وزارة المالية عدة قرارات بجباية الرسوم فسي هذه المواقع ، والمداخيل الناتجة عنها تزداد سنويا نتيجة زيادة عدد الزوار اليها .

الاملاك الخاصة : انطلاقا من واجبها بالمحافظة على التراث اللبناني المتمثل بالأبنية القديمة في لبنان والتي تعود الى القرن الماضي وأوائل القرن الحالي والتي تمثل نموذجا للعمارة اللبنانية التي كانت سائدة في ذلك العصر، وفي سبيل تحريك الرأي العام اللبناني وتوعيته في سبيل المحافظة على الإرث المعماري اللبناني وعدم هدمه لإستبداله بأبنية حديثة .

قامت المديرية العامة للآثار بتقديم المساعدات الفنية والمالية للعديد من الأبنية الأثرية الخاصة في كافة المناطق اللبنانية من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، ومن أقاصي البقاع الى إمتداد الساحل اللبناني . وكذلك ركزت هذه المديرية جهودها على إظهار وإبراز معالم المجموعات الأثرية الخاصة كالاسواق القديمة في كل من مدن : جبيل ، صيدا ، طرابلس ، صور ، جونبة ، البترون ، ذوق مكايل ، عمشيت وغيرها من المدن والقرى اللبنانية .

فبالإشراف الفني الكامل للإدارة والمساعدات المالية المتواضعة توصلنا الى المحافظة على العديد من هذه المعالم ، وما زالت نصب أعيننا اهداف كبيرة للمحافظة و إظهار الرونق الأثري للعديد من المجموعات الأثرية الخاصة .

الإستملاك

حتى مطلع العام ١٩٩٤ كان هناك عدد من المواقع الأثرية لا يمكن الوصول إليها إلا عبر أملاك خاصة ومنها قلعة بعلبك ، قلعة المسيلحة ، تل عرقا ، وعددا آخر منها ما زالت تحيطها الاملاك الخاصة كمواقع صور ، صيدا ، وعددا آخر من القلاع أو المواقع الأثرية ما زالت أملاكاً خاصة كقلعة سمار جبيل ، قلعة البترون .

لذلك

وفي سبيل حماية هذه المواقع وإيجاد حرم لها ، عمدت المديرية العامة للآثار الى إستملاك العديد من العقارات المبنية وغير المبنية عبر استصدار المراسيم اللازمة ، وقد نفذ عدد كبير منها و الآخر قيد التنفيذ أو لم ينفذ لصعوبات تعترض هذا التنفيذ ، وهي على الشكل التالي :

محافظة جبل لبنان :

مرسوم رقم ١٠٨٦٩	تاريخ ١٩٩٧/٨/٢٦	قيد التنفيذ
	الجية - عقارات رقم ٢١٥٠ - ٢١٤٦	
مرسوم رقم ١١٠٠٧	تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥	قيد التنفيذ
	جبيل - عقارات رقم ٥٧١	

محافظة لبنان الشمالي :

مرسوم رقم ٦٣٢٧	تاريخ ١٩٩٥/١/٣١	نقذ
	محيط قلعة المسيلحة - عقارات رقم : ١٧٢٨-١٧٢٧ -	
	١٧٢٩-١٧٣٠-١٧٣٢-١٧٣٣-١٧٣٤-١٧٣٥-١٧٣٧	
	١٧٣٨-١٧٣٩-١٧٤٠ .	
مرسوم رقم ٦٣٣٠	تاريخ ١٩٩٥/١/٣١	قيد التنفيذ
	عرقا - عقارات رقم : ٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨ -	
	٦٥٩-٦٦٠-٥٧٦-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٧٨٩-٧٨٧-	
	٧٨٨-٧٩٣-٧٩٢-٩٢٩-٩٣٠ .	
مرسوم رقم ٧٠٢٢	تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥	نقذ
	طرابلس - التبانة - عقارات رقم ٣٧	
مرسوم رقم ٧٠٥٦	تاريخ ١٩٩٥/٧/٢١	غير منقذ
	طرابلس - حمام عز الدين - عقارات رقم ٣٣	
مرسوم رقم ٧١١٠	تاريخ ١٩٩٥/٨/١٧	غير منقذ
	حمام الحاجب - عقارات رقم ٣٦٦	

ج

- مرسوم رقم ٧٤١٦ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٣ قيد التنفيذ
عقار رقم ١٧٤٢ من منطقة حمامات العقارية
- مرسوم رقم ٧٤٥٩ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٦ غير منقذ
البترون - المسرح الروماني - عقارات رقم : ١٧٧١-
١٧٧٢-١٧٧٣-١٧٧٤-١٧٧٥-١٧٧٦-١٧٧٧-
١٨١٨
- مرسوم رقم ١١٠٠٨ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥ قيد التنفيذ
سمار جبيل - عقارات رقم : ١٤٨-١٤٧-١٥٠-١٤٩-
١٤٣-١٤٠-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-١٢٧-١٩٦
- مرسوم رقم ١١٦٦٧ تاريخ ١٩٩٨/١٠/١٥ قيد التنفيذ
حمامات - المسيحة - عقارات رقم ١٧٢٦-١٧٤١
- مرسوم رقم ١٢٣٧ تاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ نقذ
البترون - عقارات رقم : ١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-
١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢
- * استئناف في العقار ٣٦٠ ارده

محافظة لبنان الجنوبي :

- مرسوم رقم ٧٧٩٧ تاريخ ١٩٩٦/١/٤ نقذ
العقار رقم ٢٠٦٦ - البازيليكية المسيحية - صور
- مرسوم رقم ١٠٢٢٦ تاريخ ١٩٩٧/٥/٨ نقذ
العقارات رقم ٢١١٨-٢١١٩-٢١٣٢ - قانا
- مرسوم رقم ١٠٣٦٦ تاريخ ١٩٩٧/٦/٦ نقذ
العقارات رقم ٣٥٨-٣٥٩ - القليلة - صور
- مرسوم رقم ١١٠٠٦ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥ قيد التنفيذ
العقار رقم ٣٤٨ - صيدا
- مرسوم رقم ١٢٢٩٥ تاريخ ١٩٩٨/٥/٢٩ قيد التنفيذ
العقار رقم ٦٠ وأقسامه - خان الرز - صيدا
- مرسوم رقم ١٢٩٧٠ تاريخ ١٩٩٨/٩/٣ قيد التنفيذ
العقار رقم ٦٩٣ عبرا - صيدا - مغارة مدفنية

محافظة البقاع

- مرسوم رقم ٧٤٥٨ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٦ غير منقذ
قصر نبا - العقارات رقم : ٩٤٩-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-
٩٦٠-

٥

مرسوم رقم ١١٠٠٩ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥ قيد التنفيذ
بعلبك - العقارات رقم : ٢١١١-٢١١٢-٢١١٣-
٢١١٤-٢١٥٦-٢١٢٦-٤٥٩٨-٢١٥٧-٢١٨٥-
٠ ٢٨٣٩-٢٢٦٤-٢١٨٨

١٣

ت ٥٠٤/ح
عدد: ٨٥
تاريخ: ٧ كانون الثاني ١٩٩٩

المديرية العامة للآثار

جانب المدير العام للآثار

الموضوع: تقرير عن العقبات والمتطلبات في قسم الحفريات .

- أشرف بأن اعرض لجانبيكم أهم العقبات التي تواجهنا في قسم الحفريات والتي نتوخى إيجاد الحلول المناسبة لها كي نتمكن من تحسين وتيرة العمل وهي كالتالي :
١. مسألة اليد العاملة : كما تعلمون أن وضع اليد العاملة في المديرية العامة للآثار تجاوز الخطوط الحمراء ، فمعدل أعمار العمال هو ثمانية وخمسين سنة ، أي أنهم باتوا في سن الشيخوخة ولا يمكن الإتكال عليهم إلا في أعمال بسيطة .
 ٢. يتركز العمال في ستة مراكز فقط : صور - بعلبك - مجدل عنجر - قصرنبيا - طرابلس والصرفند ، وما تبقى من المواقع فهي خالية تماما ، لا من حارس او عامل يقوم بالحماية .
 ٣. هنالك بعض المهن الفنية المتعلقة بعملنا تكاد تنقرض من ورشنا بموت معلميها او بلوغهم السن القانونية .
 ٤. القوانين المالية التي تعيق عملنا وانه يمتاز عن الادارات الاخرى بطابعه الفني الذي معه تستحيل عملية التلزم لمتعهد وتقتضي قيامنا به كإدارة .
 ٥. إفتقارنا الى مستودعات أثرية خاصة في مدينة بيروت .
- لذلك ، وتوخيا لتحسين وتيرة العمل والقيام بمتطلبات المواقع الأثرية العديدة ، نأمل ان تتم معالجة مسألة الاستعانة بيد عاملة وحراس لحماية المواقع والعمل فيها ، وإلا فإن الكثير من المواقع ستكون عرضة للنهب والتخريب .
- كذلك نأمل وإذا ما استصوبتم الأمر بحث امكانية إيجاد حلول مالية تراعي طبيعة عملنا فتيسره ولا تعيقه (منها على سبيل المثال تأمين السلفات الكبيرة - موافقة معالي الوزير على مبدأ التجزئة في الموقع الواحد) وغير ذلك مما تترأون .
- وكذلك قضية بناء المستودعات في ارض وزارة النقل التي وضعت بتصرفنا خاصة وأن اماكن مستودعاتنا الحالية يطالب بها اصحابها من أجل استعادتها .
- العمل مع المراجع المختصة لتحقيق توسيع ملاك المديرية العامة للآثار كي يصبح مليئا لإحتياجاتنا خاصة في المناطق .

راجين التفضل بالاطلاع .

رئيس قسم الحفريات

محمد توفيق الرفاعي

س ٢٠٤/ح
عدد : ١٢٩
تاريخ :
١٢ أيار ١٩٩٩

المديرية العامة للآثار

جانب المدير العام للآثار

الموضوع : تقرير عن مصلحة المتاحف .

أتشرف بأن ارفع لجانكم تقريراً عن مصلحة المتاحف متضمناً إنجازات هذه
المصلحة والعقبات التي تواجهها في تحسين وتيرة العمل .

الإنجازات

منذ أن كلفت برئاسة قسم المتاحف ووفقاً لتوجيهاتكم تم التركيز على إعادة تنظيم هذه
المصلحة مبتدئين من حالة يرثي لها ، وقد تمكنا رغم المنشآت البالية التي نتجت عن توقف
العمل لنيف وعشرين سنة ، وإفتقار المصلحة الى العنصر البشري بشغور غالبية الوظائف ،
عدا عن تدمير البنى التحتية للإدارة والمتحف والمستودعات ، رغم ذلك يمكن تلخيص
إنجازات المصلحة على النحو التالي :

← فتح المستودعات الموجودة في الطابق السفلي للمتحف الوطني وفي مبنى الإدارة
المقفل منذ زمن طويل وما ترتب من اوضاع سيئة من ناحية المناخ ووجود كميات من
المياه داخل المستودعات التي غمرت القطع الأثرية ، والمحافظة على القطع الأثرية التي
تم توضعها بطرية غير سليمة .

← إعادة تأهيل مبنى المتحف الوطني .

← مكنته عملية جردة القطع الأثرية من خلال تركيز برنامج على الحاسوب تم انجازه من
قبل المصلحة على ان ترقم كل قطعة ثم تصوير وتوثيق وتأخذ بطاقة مبرمجة . وفي هذا
الاطار تواجهنا الصعوبات في جمع المعلومات لإفتقار عدد كبير من هذه القطع لبطاقات
تعريفية قديمة . تمكنا حتى الآن بجرد ما يقارب /٣٠٠٠٠/ قطعة أثرية وإدخال أكثر من
/٧٠٠٠٠/ على الكمبيوتر ، مرفقة ب /٢٥٠٠٠/ صورة .

← إصدار نشرة جديدة عن اعمال التقيب تدعى " بعل " نشرة الآثار والعمارة اللبنانية ،
وقد صدر منها عددان .

← معارض في الخارج :

- المشاركة في معرض عن آثار بيروت في وسط بيروت ، وفي لندن في المتحف

البريطاني ، وفي باريس في معهد العالم العربي .

- معرض في برشلونة - اسبانيا في كانون الثاني ١٩٩٧ .

- معرض باريس في تشرين الاول ١٩٩٨ .

← المتاحف :

- إنشاء متحف في بعلبك تم إفتتاحه في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٨ .

- إنشاء متحف للمتحجرات في جبيل افتتح في ٤ نيسان ١٩٩٧ .

- فتح المتحف الوطني وتجهيز الطابق الأرضي بعرض ١٠٠ قطعة أثرية من الحجم

المتوسط والكبير مع قسم من الطابق السفلي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧ .

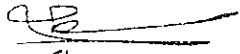
المدير العام للآثار
العقبانات :

- ومن أجل متابعة مسيرة العمل وتطويرها يبقى ان تعطى المصلحة كل الامكانيات البشرية والمادية التي يمكن تلخيصها كالآتي :
- < ان تطوّر علم المتاحف الذي يركز حديثا على خبرات متنوعة تجمع الى جانب الأثريين اخصائيين في الإنارة والكهرباء والترميم والتصوير والهندسة والمعلوماتية ، يحتم توسيع ملاك المصلحة على ان تستوعب هذه الوظائف .
 - < ان إنشاء معارض ومتاحف يتطلب امكانيات مادية باهظة تعترضها سبل الصرف المتبعة حاليا ، فالاستعانة بالخبرات الفنية (تركيز القطع وترميمها) وبسبب دقة اختصاصها لا يمكن ان يتم بواسطة مبدأ المناقصات المعهودة .
 - < ضرورة الاستعانة بعمال لتلبية حاجات يومية من نقل لقطع الآثار الثقيلة داخل المستودعات ومنها الى المتحف .
 - < متابعة وصيانة التجهيزات المستعملة في المتاحف (بعلبك - جبيل - المتحف الوطني في بيروت) يحتم على المصلحة وضع عقود مسبقة مع الشركات المختصة في هذا المجال (اجهزة ضوئية ، سمعية ، كهرباء ، إنارة ، تنظيف ، جهاز المراقبة ٠٠٠) .
 - < الاستعانة بحراس وتجهيزهم بلباس نظامي وآلية الحراسة والمراقبة .

المتحف الوطني :

يجب هنا لفت النظر الى ان مبنى المتحف الوطني قد ضاقت به المساحات الموجودة به سابقا إذ ان تطوّر فكرة المتاحف تحتم اليوم تجهيز أماكن لإستقبال الزوار ، مساحات للمعارض المؤقتة ، قاعات للمحاضرات ، واخيرا لكن لا أقل اهمية مواقف لسيارات وباصات الزوار والمدارس والسواح .

رئيس قسم المتاحف


سوزي حاكميان

الجمهورية اللبنانية
وزارة الثقافة والتعليم العالي

المدير العام للآثار

عدد: ١٤٥
تاريخ: ح.٤/٤٠٣

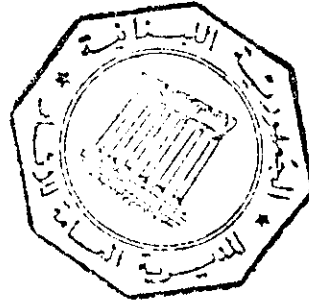
١٢ كانون الثاني ١٩٩٩

معالي وزير الثقافة والتعليم العالي

أرفع الى جانبكم تقريرا عن المديرية العامة للآثار يتضمن عرضا لواقعها الحالي مع المصاعب التي تواجهها والحلول المقترحة لها بالإضافة الى تقريرين لكل من رئيسي قسمي الحفريات والمتاحف حول أوضاع وحدتي الحفريات والمتاحف .

للتفضل بأخذ العلم .

بشأن المدير العام للآثار
د. كميل الأسمر



١٣١٠/٢

المصاعب التي تعترض عمل المديرية العامة للآثار والحلول المقترحة

* على الصعيد الإداري :

هناك نقص كبير في ملاك المديرية العامة للآثار على الصعيدين الإداري والفني وخاصة في وظائف الفئتين الثانية والثالثة .
الحلول المقترحة : ملء الشواغر في الوظائف الإدارية بالتعيين عبر مجلس الخدمة المدنية .
وبإجراء مباريات محصورة للأثريين المتعاقدين لملء المراكز الفنية الشاغرة .
وإستكمال ملء المراكز الفنية المتبقية بواسطة مباريات عامة وخاصة لتعيين مهندسين اخصائيين بالترميم .
وذلك بعد اقرار مشروع القانون المقدم من وزارة الثقافة والتعليم العالي والمتضمن تعديل الملاك الحالي ليستجيب للمتطلبات الملحة لإدارة عصرية .

* على صعيد قانون الآثار

من المعروف ان قانون الآثار المعمول به حالياً قد صدر في ١٩٣٣/١١/٧، ولكي تستطيع المديرية العامة للآثار مواكبة هذا العصر ومتطلباته، نقترح إعطاء المجرى القانوني لمشروع قانون الآثار التي أعدته هذه المديرية العامة ورفعته الى وزارة الثقافة والتعليم العالي في عهد الوزير السابق الاستاذ ميشال اده .

* على الصعيد العملي

ان اعمال الحفريات الأثرية وترميم القلاع والأبنية والمواقع الأثرية التي تقوم بها المديرية العامة للآثار لا يمكن ان تكون موضوع استدرجات عيوض او مناقصات لأن هذه الأعمال هي محض فنية ولا يوجد شركات او مؤسسات خاصة تجارية عندها الأهلية والكفاءة للقيام بهذه الأعمال مما يضطر هذه المديرية العامة للقيام بها بنفسها بموجب أشغال بالأمانة .

إنما يعترض عملها الروتين الإداري والمالي الذي يعيق كثيراً هذه الاعمال ويشلها احيانا مما يدفع المديرية العامة للآثار في كثير من الاحيان الى الاستعانة بمنظمة الأونسكو أو مجلس الإنماء والإعمار او بعض المؤسسات الأهلية التي تعنى بالتراث للمساعدة في هذا المجال مع أنها لا تشكل حلاً .

إنما الحل يكمن في تسهيل المعاملات المالية والإدارية وتخفيف الرقابة المسبقة وتعزيز الرقابة المؤخرة ، من جهة .

ومن جهة ثانية ، إنشاء صندوق مستقل للآثار تكون موارده الأساسية نسبة معينة من المداخل التي تجبي من المواقع الأثرية ، والهبات والتبرعات التي تقدم الى المديرية العامة للآثار ، بالإضافة الى اعتمادات مخصصة له في الموازنة العامة .

مع الإشارة الى ان عائدات الرسوم التي تجبي من المواقع الأثرية تذهب مناصفة الى وزارة المالية والبلدية التي يقع في نطاقها الموقع الأثري ، بالمقابل لا تقوم البلدية المعنية بأي عمل لهذا الموقع كالإهتمام بالنظافة اليومية للموقع والحمامات وغيرها من الامور التي تتطلب الصيانة اليومية والدائمة وبالتالي تقع على عاتق المديرية العامة للآثار .

* على الصعيد القانوني

تحصل تعديات كثيرة على المواقع الأثرية وخاصة في مجال سرقة الآثار وتهريبها الى الخارج ، أو قيام بعض الأشخاص بأعمال حفرية سرية وإستخراج المكتشفات الأثرية وبيعها الى اشخاص نافذين او تهريبها الى الخارج .

ورغم إتخاذ المديرية العامة للآثار صفة الادعاء في جميع هكذا حالات إلا انها تبقى في أغلب الاحيان دون نتيجة تذكر فيطوى الملف دون اتخاذ اجراءات رادعة بحق أي معتد أو سارق او مهرب مما يشجع الآخرين على القيام بهكذا أعمال .

وفعلا استشرت هذه الظاهرة بعد الحرب اللبنانية ، و يؤمل من الاجهزة الأمنية المختصة والنيابات العامة المعنية المساعدة على إحقاق الحق وتنفيذ القانون بكل من تسول له نفسه الاعتداء على الثروة الأثرية الوطنية .

ونشير اخيرا الى ضرورة التنسيق بين مختلف الادارات وخاصة التي تقوم بأشغال البنية التحتية من أشغال عامة وكهرباء وهاتف ومياه وإبلاغ مشاريعها قبل وضعها موضع التنفيذ للمديرية العامة للآثار ليصار الى تفادي تمرير طرققات واسعة او مجاريير صرف صحي أو تمديدات مائية او إنشاء محطات كهربائية داخل المواقع الأثرية .

رغم ان وزارة الثقافة والتعليم العالي راسلت جميع هذه الادارات مبلغة إياها ضرورة التنسيق معها وإبلاغها بمشاريعها قبل وضعها موضع التنفيذ لتجنب الأضرار الجسيمة التي ممكن ان تحصل والتي حصلت فعلا في عدة مواقع .

ع المدير العام للآثار

كميل الاسمر

الوضع الإداري

في بداية التسعينات كانت المديرية العامة للآثار تشكو من نقص هائل في جهازها البشري على الصعيدين الإداري و الفني .
فعلى صعيد الملاك الإداري المؤلف من /١٠٢/ وظيفة كانت هناك حوالي عشرين وظيفة مشغولة فقط كلها في الفئتين الرابعة والخامسة ، أما وظائف الفئتين الثانية والثالثة والتي يبلغ عددها /٢٢/ وظيفة فكانت كلها شاغرة .
وكان هناك عدد كبير من الأجراء يفوق الستماية /٦٠٠/ معظمهم في عمر متقدم وغير صالح للخدمة ، يقومون بأعمال تنظيف وحراسة المواقع الأثرية التي بعضها يفوق عدد الأجراء فيه حاجة هذه المواقع ، والبعض الآخر يشكو من شغور تام أو نقص كبير . وتناقص عددهم تدريجيا حتى بلغ منتصف العام ١٩٩٨ /٢٤٠/ أجيرا .

وكان أيضا في هذه المديرية العامة خمسة متعاقدين أثريين يقومون بالمهام الفنية في الإدارة والمناطق .
و إعتبارا من العام ١٩٩٤ عيّن رئيس ديوان بالأصالة عبر مجلس الخدمة المدنية و أعيد تنظيم العمل وتوزيعه في هذه الإدارة ، وضبط الدوام في الإدارة والمناطق ، وتحركت عجلة الإدارة على كافة الأصعدة ، وجرى تباعا ملء بعض الشواغر الإدارية من كتبة ومحررين وحراس ، كما تعاقدت المديرية العامة للآثار في العام ١٩٩٥ مع عشرة أثريين ومهندس واحد ، كما جرى التعاقد مع سبعة آخرين في العام ١٩٩٨ ، وبدأت الإدارة تتجز العديد من المهام الموكلة إليها والتي ما زالت تفوق امكانياتها المادية والبشرية ، نظرا لأن لبنان غني بالثروة الأثرية التي تتطلب وجود خمسين أثريا وعشرة مهندسين ، بالإضافة الى اخصائيين بترميم القطع الأثرية ومساحين ورسامين ، في الملاك الإداري الفني للمديرية العامة للآثار .

مبنى المديرية العامة للآثار والمتحف الوطني

نظرا لوقوع المتحف الوطني ومبنى المديرية العامة للآثار على خطوط التماس ، لحقت بهما أضرار جسيمة أثناء الحرب .

و بعد إستتباب الأوضاع الأمنية ، بادرت المديرية العامة للآثار الى نفض غبار الحرب عنها و إعادة النشاط إليها على كافة الأصعدة الإدارية والفنية .

فبادرت الى ترميم مبنى الادارة بهبة مقدمة من لجنة اصدقاء المتحف الوطني ، وتمّ تجهيزها تباعا من الموازنة المخصصة لها بالإضافة الى المساعدة التي قدمتها مديرية المباني في وزارة الأشغال العامة .

كما أعيد تشغيل مختبر المديرية العامة للآثار وتجهيزه بأحدث الآلات بمساعدة من لجنة الاصدقاء اللبنانيين للمتحف الوطني في بريطانيا .

كذلك بالنسبة للمتحف الوطني ، فإستهل النشاط فيه بترميم الواجهات الخارجية من موازنة المديرية العامة للآثار بتتفيذ وإشراف مجلس الإنماء والإعمار .

ثم إنتقل العمل الى الداخل فتم تكسير مكعبات الباطون المسلح التي تغلف القطع الأثرية الكبيرة وتدمير الحيطان المزدوجة التي تشكل مخزنا للقطع الصغيرة والمهمة ، وجرى تباعا اعادة ترميم القطع الأثرية وإظهار رونقها ومكنتها تمهيدا لعرضها .

كما بدأت عملية التأهيل من الداخل بتضافر جهود المديرية العامة للآثار والمؤسسة الوطنية للتراث وعدد من المتبرعين .

وقد جرى إفتتاح المتحف الوطني على مراحل ، حيث رمّم بداية الطابق الأرضي وفتح ابوابه للجمهور ، وإستقبل عدة معارض وتظاهرات ثقافية .

كما اشتركت المديرية العامة للآثار في عدة معارض دولية في لندن وباريس وأخرها في معهد العالم العربي في العاصمة الفرنسية الذي يستمر للربيع المقبل .

ومن المتوقع ان تنتهي أعمال الترميم والتأهيل في المتحف في بداية السنة المقبلة ويفتح ابوابه للجمهور .

كما انشأت المديرية العامة للآثار متحفا للمتحجرات الحيوانية في جبيل ودشن برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

وكذلك افتتح معرض ومتحف دائم في قلعة بعلبك ، دشن اخيرا برعاية فخامة رئيس الجمهورية .

وهناك سلسلة من المتاحف يتم تحضيرها وتجهيزها تمهيدا لإفتتاحها في كافة المناطق اللبنانية .

الحفريات الأثرية

من المعروف ان باطن الأرض في لبنان غنيّ جدا بالآثار ولاسيما في المدن الساحلية .

١ - الحفريات الطارئة

بعد استتباب الأوضاع الأمنية وعودة الحركة العمرانية الى البلد بدأت تظهر المكتشفات الأثرية في كافة المناطق اللبنانية ، فكانت الفرق الفنية في المديرية العامة للآثار تواجها لإنقاذ هذه المكتشفات ونقلها الى مستودعات الادارة تمهيدا لتوضيها وعرضها ، و إما تركها في مكانها وإستملاك العقار الذي ظهرت فيه هذه المكتشفات .

كما واكبت المديرية العامة للآثار ، بالتعاون مع منظمة الاونيسكو وشركة سوليدير ومجلس الإنماء والإعمار ، ورشة إعمار وسط بيروت ، فظهرت مكتشفات أثرية مهمة جدا حيث شارك أكثر من عشرين بعثة أثرية محلية واجنبية في أعمال التنقيب عن الآثار ابتداء من العام ١٩٩٤ .

وكشفت هذه الحفريات وجود حضارات متعددة ابتداء من الألف الثالث قبل الميلاد حتى العصر العثماني ، ومن المواقع المهمة المكتشفة والتي تمت المحافظة عليها في أماكنها هي :

- موقع الريفولي : أو التل الفينيقي ، ويتضمن اسوارا من الفترتين الكنعانية والفينيقية ، بالإضافة الى بقايا برج من العصر الهلنستي وبقايا قلعة صليبية .
- موقع الحي الفينيقي : وهو عبارة عن مدينة فينيقية في العصر الفارسي ، وتبين في هذا الموقع ان الفينيقيين هم الرواد في تخطيط المدن وقد سبقوا اليونانيين في ذلك .
- موقع الحمامات الرومانية : بقايا حمامات رومانية محفورة في الصخر وتم تأهيلها و إظهار رونقها الأثري .
- موقع الكنائس : وتجلت فيه الفترتان الرومانية والبيزنطية واكتشف فيه الطريق الرئيسي للمدينة في عهد الرومان المعروف بديكومانوس ، وموزاييك وبقايا منازل فخمة للفترة البيزنطية .

٢ - الحفريات العادية أو طويلة الأمد

كذلك بعد استتباب الاوضاع الأمنية في لبنان عاود العديد من البعثات الأجنبية أعمال الحفريات الأثرية الطويلة الأمد ومن أهمها حفريات تل عرقا ، حفريات كامد اللوز ، حفريات المقابر الفينيقية في صور ، حفريات الجية ، حفريات شحيم .

ويقوم بهذه الحفريات بعثات علمية اجنبية بإشراف المديرية العامة للآثار ، ونتج عنها اكتشافات أثرية مهمة جدا على الصعيدين الوطني العالمي .

الأبنية الأثرية

تقسم الى املاك عامة و املاك خاصة .

الأملاك العامة : توقفت أعمال ترميم القلاع والمواقع الأثرية أثناء الحرب، وبعد عودة الهدوء والاستقرار الى البلد بادرت المديرية العامة للأثار الى معاودة نشاطها في إعادة تأهيل وترميم كافة القلاع والحصون على كافة الاراضي اللبنانية وذلك بالقيام بأعمال الصيانة العادية لحمايتها من السقوط بسبب تردي اوضاعها أثناء الحرب . وتمّ تنظيف المواقع الأثرية وتسييجها وتركيز أعمال الحراسة فيها لحمايتها بالتنسيق مع جهاز أمن السفارات في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي .

وقد اصبحت القلاع والمواقع الأثرية في وضع مماثل للمواقع الأثرية العالمية و بات بإمكانها استقبال الزوار من مواطنين وأجانب .
وبالفعل فقد اصدرت وزارة المالية عدة قرارات بجباية الرسوم في هذه المواقع ، والمداخيل الناتجة عنها تزداد سنويا نتيجة زيادة عدد الزوار اليها .

الاملاك الخاصة : انطلاقا من واجبها بالمحافظة على التراث اللبناني المتمثل بالأبنية القديمة في لبنان والتي تعود الى القرن الماضي وأوائل القرن الحالي والتي تمثل نموذجا للعمارة اللبنانية التي كانت سائدة في ذلك العصر، وفي سبيل تحريك الرأي العام اللبناني وتوعيته في سبيل المحافظة على الإرث المعماري اللبناني وعدم هدمه لإستبداله بأبنية حديثة .
قامت المديرية العامة للأثار بتقديم المساعدات الفنية والمالية للعديد من الأبنية الأثرية الخاصة في كافة المناطق اللبنانية من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، ومن أقاصي البقاع الى إمتداد الساحل اللبناني .
وكذلك ركزت هذه المديرية جهودها على إظهار وإبراز معالم المجموعات الأثرية الخاصة كالاسواق القديمة في كل من مدن : جبيل ، صيدا ، طرابلس ، صور ، جونية ، البترون ، ذوق مكاييل ، عمشيت وغيرها من المدن والقرى اللبنانية .

فبالإشراف الفني الكامل للإدارة والمساعدات المالية المتواضعة توصلنا الى المحافظة على العديد من هذه المعالم ، وما زالت نصب أعيننا اهداف كبيرة للمحافظة و إظهار الرونق الأثري للعديد من المجموعات الأثرية الخاصة .

الإستملاك

حتى مطلع العام ١٩٩٤ كان هناك عدد من المواقع الأثرية لا يمكن الوصول إليها إلا عبر أملاك خاصة ومنها قلعة بعلبك ، قلعة المسيلحة ، تل عرقا . وعدادا آخر منها ما زالت تحيطها الاملاك الخاصة كمواقع صور ، صيدا . وعدادا آخر من القلاع أو المواقع الأثرية ما زالت أملاكاً خاصة كقلعة سمار جبيل، قلعة البترون .
لذلك

وفي سبيل حماية هذه المواقع وايجاد حرم لها ، عمدت المديرية العامة للآثار الى إستملاك العديد من العقارات المبنية وغير المبنية عبر استصدار المراسيم اللازمة ، وقد نفذ عدد كبير منها و الآخر قيد التنفيذ أو لم ينفذ لصعوبات تعترض هذا التنفيذ ، وهي على الشكل التالي :

محافظة جبل لبنان :

مرسوم رقم ١٠٨٦٩	تاريخ ١٩٩٧/٨/٢٦	قيد التنفيذ
	الجية - عقار رقم ٢١٥٠ - ٢١٤٦	
مرسوم رقم ١١٠٠٧	تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥	قيد التنفيذ
	جبيل - عقار رقم ٥٧١	

محافظة لبنان الشمالي :

مرسوم رقم ٦٣٢٧	تاريخ ١٩٩٥/١/٣١	نقذ
	محيط قلعة المسيلحة - عقارات رقم : ١٧٢٨-١٧٢٧ - ١٧٢٩-١٧٣٠-١٧٣٢-١٧٣٣-١٧٣٤-١٧٣٥ - ١٧٣٧-١٧٣٨-١٧٣٩-١٧٤٠ .	
مرسوم رقم ٦٣٣٠	تاريخ ١٩٩٥/١/٣١	قيد التنفيذ
	عرقا - عقارات رقم : ٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨ - ٦٥٩-٦٦٠-٥٧٦-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٧٨٩ - ٧٨٧-٧٨٨-٧٩٣-٧٩٢-٧٩٢-٩٢٩-٩٣٠ .	
مرسوم رقم ٧٠٢٢	تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥	نقذ
	طرابلس - التبانة - عقار رقم ٣٧	
مرسوم رقم ٧٠٥٦	تاريخ ١٩٩٥/٧/٢١	غير منقذ
	طرابلس - حمّام عز الدين - عقار رقم ٣٣	
مرسوم رقم ٧١١٠	تاريخ ١٩٩٥/٨/١٧	غير منقذ
	حمّام الحاجب - عقار رقم ٣٦٦	

- مرسوم رقم ٧٤١٦ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٣ قيد التنفيذ
عقار رقم ١٧٤٢ من منطقة حمامات العقارية
- مرسوم رقم ٧٤٥٩ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٦ غير منقذ
البترون - المسرح الروماني - عقارات رقم : ١٧٧١-
١٧٧٢-١٧٧٣-١٧٧٤-١٧٧٥-١٧٧٦-١٧٧٧-
١٨١٨
- مرسوم رقم ١١٠٠٨ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥ قيد التنفيذ
سماز جبيل - عقارات رقم : ١٤٨-١٤٧-١٥٠-١٤٩-
١٤٣-١٤٠-١٤٣-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-١٢٧-١٩٦
- مرسوم رقم ١١٦٦٧ تاريخ ١٩٩٨/١٠/١٥ قيد التنفيذ
حمامات - المسيلحة - عقارات رقم ١٧٢٦-١٧٤١
- مرسوم رقم ١٢٣٧ تاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ نقذ
البترون - عقارات رقم : ١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-
١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢
- * استئناف في العقار ٣٦٠ ارده

محافظة لبنان الجنوبي :

- مرسوم رقم ٧٧٩٧ تاريخ ١٩٩٦/١/٤ نقذ
العقار رقم ٢٠٦٦ - البازيليكية المسيحية - صور
- مرسوم رقم ١٠٢٢٦ تاريخ ١٩٩٧/٥/٨ نقذ
العقارات رقم ٢١١٨-٢١١٩-٢١٣٢ - قانا
- مرسوم رقم ١٠٣٦٦ تاريخ ١٩٩٧/٦/٦ نقذ
العقارات رقم ٣٥٨-٣٥٩ - القليلة - صور
- مرسوم رقم ١١٠٠٦ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥ قيد التنفيذ
العقار رقم ٣٤٨ - صيدا
- مرسوم رقم ١٢٢٩٥ تاريخ ١٩٩٨/٥/٢٩ قيد التنفيذ
العقار رقم ٦٠ وأقسامه - خان الرز - صيدا
- مرسوم رقم ١٢٩٧٠ تاريخ ١٩٩٨/٩/٣ قيد التنفيذ
العقار رقم ٦٩٣ عبرا - صيدا - مغارة مدفنية

محافظة البقاع

- مرسوم رقم ٧٤٥٨ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٦ غير منقذ
قصر نبا - العقارات رقم : ٩٤٩-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-
٩٦٠-

مرسوم رقم ١١٠٠٩

تاريخ ١٩٩٧/٩/١٥ قيد التنفيذ
بعلبك - العقارات رقم : ٢١١١-٢١١٢-٢١١٣-
٢١١٤-٢١٥٦-٢١٢٦-٤٥٩٨-٢١٥٧-٢١٨٥-
٠ ٢١٨٨-٢٢٦٤-٢٨٣٩

٣

ت ٥٠٤/ح
عدد: ٨٥
تاريخ: ٧ . كانون الثاني ١٩٩٩

المديرية العامة للآثار

جانب المدير العام للآثار

الموضوع: تقرير عن العقبات والمتطلبات في قسم الحفريات .

- أشرف بأن اعرض لجانبتكم أهم العقبات التي تواجهنا في قسم الحفريات والتي نتوخى إيجاد الحلول المناسبة لها كي نتمكن من تحسين وتيرة العمل وهي كالتالي :
١. مسألة اليد العاملة : كما تعلمون أن وضع اليد العاملة في المديرية العامة للآثار تجاوز الخطوط الحمراء ، فمعدل أعمار العمال هو ثمانية وخمسين سنة ، أي أنهم باتوا في سن الشيخوخة ولا يمكن الإتكال عليهم إلا في أعمال بسيطة .
 ٢. يتركز العمال في ستة مراكز فقط : صور - بعلبك - مجدل عنجر - قصرنبا - طرابلس والصرفند ، وما تبقى من المواقع فهي خالية تماما ، لا من حارس او عامل يقوم بالحماية .
 ٣. هنالك بعض المهن الفنية المتعلقة بعملنا تكاد تنقرض من ورشنا بموت معلمها او بلوغهم السن القانونية .
 ٤. القوانين المالية التي تعيق عملنا وانه يمتاز عن الادارات الاخرى بطابعه الفني الذي معه تستحيل عملية التلزم لمتعهد وتقتضي قيامنا به كإدارة .
 ٥. إفتقارنا الى مستودعات أثرية خاصة في مدينة بيروت .
- لذلك ، وتوخيا لتحسين وتيرة العمل والقيام بمتطلبات المواقع الأثرية العديدة ، نأمل ان تتم معالجة مسألة الاستعانة بيد عاملة وحراس لحماية المواقع والعمل فيها ، وإلا فإن الكثير من المواقع ستكون عرضة للنهب والتخريب .
- كذلك نأمل وإذا ما استصوبتم الأمر بحث امكانية إيجاد حلول مالية تراعي طبيعة عملنا فتيسره ولا تعيقه (منها على سبيل المثال تأمين السلفات الكبيرة - موافقة معالي الوزير على مبدأ التجزئة في الموقع الواحد) وغير ذلك مما ترتأون .
- وكذلك قضية بناء المستودعات في ارض وزارة النقل التي وضعت بتصرفنا خاصة وأن اماكن مستودعاتنا الحالية يطالب بها اصحابها من أجل استعادتها .
- العمل مع المراجع المختصة لتحقيق توسيع ملاك المديرية العامة للآثار كي يصبح مليا لإحتياجاتنا خاصة في المناطق .

راجين التفضل بالاطلاع .

رئيس قسم الحفريات

محمد توفيق الرفاعي

س.ح.ع/ح
عدد : ٢٩
تاريخ :
١٢ كانون الثاني ١٩٩٩

المديرية العامة للآثار

جانب المدير العام للآثار

الموضوع : تقرير عن مصلحة المتاحف .

أشرف بأن ارفع لجانكم تقريراً عن مصلحة المتاحف متضمناً إنجازات هذه المصلحة والعقبات التي تواجهها في تحسين وتيرة العمل .

الإنجازات

منذ أن كلفت برئاسة قسم المتاحف ووفقاً لتوجيهاتكم تم التركيز على إعادة تنظيم هذه المصلحة مبتدئين من حالة يرثى لها ، وقد تمكنا رغم المنشآت البالية التي نتجت عن توقف العمل لنيف وعشرين سنة ، وإفتقار المصلحة الى العنصر البشري بشغور غالبية الوظائف ، عدا عن تدمير البنى التحتية للإدارة والمتحف والمستودعات ، رغم ذلك يمكن تلخيص إنجازات المصلحة على النحو التالي :

< فتح المستودعات الموجودة في الطابق السفلي للمتحف الوطني وفي مبنى الإدارة المقللة منذ زمن طويل وما ترتب من اوضاع سيئة من ناحية المناخ ووجود كميات من المياه داخل المستودعات التي غمرت القطع الأثرية ، والمحافظة على القطع الأثرية التي تم توضعها بطرية غير سليمة .

< إعادة تأهيل مبنى المتحف الوطني .

< مكنت عملية جردة القطع الأثرية من خلال تركيز برنامج على الحاسوب تم انجازه من قبل المصلحة على ان ترقم كل قطعة ثم تصور وتوثق وتأخذ بطاقة مبرمجة . وفي هذا الإطار تواجهنا الصعوبات في جمع المعلومات لإفتقار عدد كبير من هذه القطع لبطاقات تعريفية قديمة . تمكنا حتى الآن بجرد ما يقارب /٣٠٠٠٠٠/ قطعة أثرية وإدخال أكثر من /٧٠٠٠٠/ على الكومبيوتر ، مرفقة ب /٢٥٠٠٠٠/ صورة .

< إصدار نشرة جديدة عن اعمال التنقيب تدعى " بعل " نشرة الآثار والعمارة اللبنانية ، وقد صدر منها عددان .

< معارض في الخارج :

- المشاركة في معرض عن آثار بيروت في وسط بيروت ، وفي لندن في المتحف

البريطاني ، وفي باريس في معهد العالم العربي .

- معرض في برشلونة - اسبانيا في كانون الثاني ١٩٩٧ .

- معرض باريس في تشرين الاول ١٩٩٨ .

< المتاحف :

- إنشاء متحف في بعلبك تم إفتتاحه في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٨ .

- إنشاء متحف للمتحجرات في جبيل افتتح في ٤ نيسان ١٩٩٧ .

- فتح المتحف الوطني وتجهيز الطابق الأرضي بعرض ١٠٠ قطعة أثرية من الحجم

المتوسط والكبير مع قسم من الطابق السفلي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧ .

المدير العام للأثار

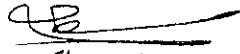
العقوبات :

- ومن أجل متابعة مسيرة العمل وتطويرها يبقى ان تعطى المصلحة كل الامكانيات البشرية والمادية التي يمكن تلخيصها كالآتي :
- < ان تطوّر علم المتاحف الذي يركز حديثا على خبرات متنوعة تجمع الى جانب الأثريين اخصائيين في الإنارة والكهرباء والترميم والتصوير والهندسة والمعلوماتية ، يحتم توسيع ملاك المصلحة على ان تستوعب هذه الوظائف .
 - < ان إنشاء معارض ومتاحف يتطلب امكانيات مادية باهظة تعترضها سبل الصرف المتبعة حاليا ، فالاستعانة بالخبرات الفنية (تركيز القطع وترميمها) وبسبب دقة اختصاصها لا يمكن ان يتم بواسطة مبدأ المناقصات المعهودة .
 - < ضرورة الاستعانة بعمال لتلبية حاجات يومية من نقل لقطع الأثار الثقيلة داخل المستودعات ومنها الى المتحف .
 - < متابعة وصيانة التجهيزات المستعملة في المتاحف (بعليك - جبيل - المتحف الوطني في بيروت) يحتم على المصلحة وضع عقود مسبقة مع الشركات المختصة في هذا المجال (اجهزة ضوئية ، سمعية ، كهرباء ، إنارة ، تنظيف ، جهاز المراقبة ٠٠٠) .
 - < الإستعانة بحراس وتجهيزهم بلباس نظامي وآلية الحراسة والمراقبة .

المتحف الوطني :

- يجب هنا لفت النظر الى ان مبنى المتحف الوطني قد ضاقت به المساحات الموجودة به سابقا إذ ان تطوّر فكرة المتاحف تحتم اليوم تجهيز أماكن لإستقبال الزوار ، مساحات للمعارض المؤقتة ، قاعات للمحاضرات ، واخيرا لكن لا أقل اهمية مواقف لسيارات وباصات الزوار والمدارس والسواح .

رئيس قسم المتاحف


سوزي حاكميان

الجمهورية اللبنانية
وزارة الثقافة والتعليم العالي
المدير العام للآثار

ح.ع/ع.ح
١٤٥
عدد:
تاريخ:

١٢ كانون الثاني ١٩٩٩

معالي وزير الثقافة والتعليم العالي

أرفع الى جانبكم تقريراً عن المديرية العامة للآثار يتضمن عرضاً لواقعها الحالي مع
المصاعب التي تواجهها والحلول المقترحة لها بالإضافة الى تقريرين لكل من رئيسي قسمي
الحفريات والمتاحف حول أوضاع وحدتي الحفريات والمتاحف .

للتفضل بأخذ العلم .

بشأن
المدير العام للآثار
د. كميل الأسمر



١٣١٠/٥

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام